حسب قرار التقسيم الشهير ، ونظرا لانه من المتفق عليه في كافة الاوساط الدولية ان حق تقرير المصير يعني حق الانفصال ، فان امكانية اثارة المشكلة دوليا هي امكانية لها حظ كبير من النجاح وتستند على شرعية دولية ، وعلى امكانية عملية كذلك نظرا لوجود اغلبية واضحة مرشحة لان تبلغ ٥١٪ عام ١٩٧٨ ، وبالتاكيد فان اسرائيل لا تستطيع ان تتجاهل هذه الحقيقة ، والتي فيما لو طرحت ، تكلف اسرائيل على الصعيد السياسي غاليا ، وفي الوقت نفسه فانها لا تكلف العرب او الفلسطينيين شيئا ، وقد اشار كينتج الى هذا المسالة عندما اشار الى «قول رئيس بلدية معلية، المعتبر شخصا «ايجابيا» ... ما هو حق اسرائيل المعنوي في مصادرة الاراضي في هذه المنطقة التي تقع بموجب قرار التقسيم من عام ١٩٤٧ ، خارج دولة اسرائيل ...» وكذلك عندما توقع أن « يحدث في مرحلة معينة تنفيذ عمل استفزازي ... بغرض حدوث هيجان لدى عناصر يهودية غير منضبطة ، الامر الذي من شانه ان يؤدي الى عرض موضوع عرب اسرائيل على المنابر الدولية ...» ، ولذا فقد نبه كنيغ الى انه « يجب الاخذ في الحسبان انه في احدى مراحل العمل السياسي المعادي قد يطلب بشكل او باخر اجراء استفتاء عام في شمال البلاد في الوقت الذي يشكل فيه العرب اغلبية السكان ...»

وفي هذا السياق تاتي مذكرة كنيغ ، وقبلها قرار الحكومة الاسرائيلية بمصادرة ٣٠ الف دونم ضمن سياسة اسرائيل الدائمة لتهويد الجليل ، حيث كانت الحكومة الاسرائيلية ترجه جزءا كبيرا من جهودها لتطبيق هذه السياسة ، وحتى في الفترات التي كانت اسرائيل تعيش فيها ازمات اقتصادية حادة ، كما حدث بعد حرب تشرين ١٩٧٣ ،حيث اضطرت الحكومة الاسرائيلية لخلض مصروفاتها ، وخصوصا في قطاع الاستثمارات والبناء ، فان الجليل كان مستثنى من هذه الاجراءات ، وانطبق عليه في حينه ما انطبق على المصروفات الامنية حيث استثنيت ميزانية وزارة الدفاع ووزارة الداخلية (٩) وبهذا كانت الحكومة الاسرائيلية تعامل موضوع الجليل بوصفه مسالة امنية .

المضامين الايديولوجية لمذكرة كنيغ :

ان وجهة النظر التي تحصر النقاش في الطابع العنصري والمقترحات التطبيقية لمذكرة كنيغ هي وجهة نظرة قاصرة واحادية الجانب ، ولا ترى افاق وخلفيات المذكرة المذكورة ، لكنيغ ، لم يقدم ، ولم يشا ان يقدم وجهة نظر فكرية وفلسفية ، بل حصرها في عرض المشكلة ، تقديم المقترحات والتوقعات ، وان لم يقدم كنيغ وجهة نظر فلسفية او فكرية ، ولكنه بشكل غير مباشر قدم رؤية فكرية هي بالتاكيد اهم من كل الجانب العملي والتطبيقي التي تعرضت له ، اهميتها تكمن في الفرضيات السياسية التي اكدتها او فندتها تلك المذكرة ، واكثر من ذلك فهذه الفرضيات لا تتعلق بوجهة النظر العربية او الفلسطينية بل بقناعات اركان المؤسسة الصهيونية ، وكيفية نظرتهم للامور فكنيغ يتحدث في مقدمة مذكرته عن «اراء» سادت الدوائر المسؤولة عن السكان العرب ...» وانه قد « وقعت اخيرا عدة حوادث مست بهذه الفرضيات ... » .

ماذا يعني المساس بالفرضيات الصهيونية ؟ انه تاكيد على صحة الفرضية